الجانب العقلي في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عند الماتريدية

"رؤية منهجية"

إعداد

د/ مصطفى محمد يحي عبده

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

" إن أمر رسالته صلى الله عليه وسلم كان أمرا يلزم العاقل المسارعة إلى قبوله والتمسك به بأدنى دليل يقترن به والتحامي عن الاشتغال برده والامتناع عن الإعراض عنه" أبو المعين النسفي – تبصرة الأدلة ص: ٧٠٤

الجانب العقلي في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عند الماتريدية "رؤية منهجية"

مصطفى محمد يحي عبده
قسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق
البريد الإلكتروني : m-abdou@azhar.edu.eg

الملخص :

إن الماتريدية هي المكون لفريق أهل السنة والجماعة مع الأشاعرة ، ورئيس أهل السنة والجماعة في علم الكلام رجلان أحدهما حنفي والآخر شافعي أما الحنفي فهو أبو منصور الماتريدى، وأما الشافعي فهو شيخ السنة ورئيس الجماعة إمام المتكلمين الساعي في حفظ عقائد المسلمين أبو الحسن الأشعري البصري.

وقد قام الماتريدية بجهد لا يقل عن جهد الأشاعرة في نصرة عقائد الإسلام بإيراد الحجج لها ودفع الشبهات عنها وكان موطنها بلاد ما وراء النهر.

إلا أنه هذا الفريق من أهل السنة لم يأخذ حظه من الشهرة والذيوع كما هو الحال بالنسبة للأشاعرة.

وربما أرجع البعض سبب ذلك إلى أن نشأة الأشعري كانت بالعراق وهى في ذلك الوقت المركز الثقافي للعالم الإسلامي، أما الماتريدي فقد نشأ ببلاد ما وراء النهر بعيداً عن مركز العالم الإسلامي.

الكلمات المفتاحية : الماتريدية – المنهج – النبوات – نبوته صلى الله عليه وسلم – المعجزات

The mental aspect in proving the prophethood of Muhammad, may God bless him and grant him peace, in the Maturidism, "a systematic vision."

Mustafa Muhammad Yahya Abdo
Department of Belief and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion and Da`wah, Zagazig
Email: m-abdou@azhar.edu.eg

Abstract :
The Maturidism is the component of the group of Ahl al-Sunnah wal-Jama'a with the Ash'ari, and the head of Ahl al-Sunnah wal Jama'ah in the science of speech is two men, one Hanafi and the other Shafi’i, as for the Hanafi, he is Abu Mansur al-Maturidi, and as for al-Shafi’i, he is the Sheikh of the Sunnah and the leader of the group, the imam of the speakers, who seeks to preserve Muslim beliefs
Abu Al-Hasan Al-Ash'ari Al-Basri.
The Maturidism made an effort no less than the Ash'ari’s effort in supporting the beliefs of Islam, by citing arguments for them and deflecting suspicions about them, and their homeland was a country beyond the river.
However, this group of the Sunnis did not get the luck of fame and popularity as is the case with the Ash'ari.
Perhaps some attributed the reason for this to the fact that Al-Ash’ari’s origins were in Iraq, which at that time was the cultural center of the Islamic world. As for the Matridi, he grew up in a country beyond the river, far from the center of the Islamic world.

Key words : Matred – Curriculum – Prophecies – Prophecy Peace Be Upon Him – Miracles

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

{سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}(١)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين وبعد،،،،،،،،

فإن الماتريدية هي المكون لفريق أهل السنة والجماعة مع الأشاعرة ، ورئيس أهل السنة والجماعة في علم الكلام رجلان أحدهما حنفي والآخر شافعي أما الحنفي فهو أبو منصور الماتريدى، وأما الشافعي فهو شيخ السنة ورئيس الجماعة إمام المتكلمين الساعي في حفظ عقائد المسلمين أبو الحسن الأشعري البصري.

وقد قام الماتريدية بجهد لا يقل عن جهد الأشاعرة في نصرة عقائد الإسلام بإيراد الحجج لها ودفع الشبهات عنها وكان موطنها بلاد ما وراء النهر.

إلا أنه هذا الفريق من أهل السنة لم يأخذ حظه من الشهرة والذيوع كما هو الحال بالنسبة للأشاعرة.

وربما أرجع البعض سبب ذلك إلى أن نشأة الأشعري كانت بالعراق وهى في ذلك الوقت المركز الثقافي للعالم الإسلامي، أما الماتريدي فقد نشأ ببلاد ما وراء النهر بعيداً عن مركز العالم الإسلامي.

وربما أرجع البعض الآخر سبب ذلك إلى أن الأشعري كان على علم تام بكل أساليب العقليات بسبب انتمائه إلى المعتزلة في بداية أمره، فهذا مما ساعد على ذيوع آرائه وبالإضافة إلى ذلك فإن الأشعري كان شافعي المذهب، وكان المذهب الشافعي أكثر ذيوعاً من المذهب الحنفي الذي كان عليه الماتريدى ولا نرى مانعاً من اعتبار كل هذه العوامل في تفسير عدم

(١) سورة البقرة الآية رقم: ٣٢.

انتشار المذهب الماتريدى كنظيره الأشعري، وربما نضيف إليها كثرة أتباع وتلاميذ الإمام الأشعري الذين حملوا المذهب وعملوا على نشره.

والسمة الأساسية لمنهج الماتريدية كما هو عند الأشاعرة التوسط بين العقل والنقل حيث رأوا خطأ الوقوف عند حد النقل وخطأ المغالاة في جانب العقل فرأوا التوسط بينهما.

وقد يغلب الماتريدية الجانب العقلي عنه عند الأشاعرة، يتبين ذلك بجلاء عند بيان موقفهم من إثبات النبوة وبيان حكم إرسال الرسل، ولذلك ربما وضعهم بعض الباحثين في منزلة وسطى بين المعتزلة والأشاعرة.

وانطلاقا من محاولة تجلية جهود هذا الفريق من أهل السنة في حفظ عقائد الإسلام والدفاع عنها اخترت هذا البحث الذي يدور حول مسألة إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم حيث أفرد الماتريدية لهذه المسألة الكثير من صفحات مؤلفاتهم إثباتاً لها وتدليلاً عليها ودفعاً للشبهات عنها، والجديد الذي أردت إبرازه من خلال هذا البحث هو المسلك العقلي الذي سلكه هذا الفريق في إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم وكأني بهم يريدون أن يقولوا إن أمر نبوته صلى الله عليه وسلم مما لا يدفع عقلا بل إن النظر العقلي المنصف يؤدي إلى إثباتها وعدم إنكارها.

وهذا النمط من البحث – النمط العقلي في إثبات المسائل – نحن في أشد الحاجة إليه في وقتنا هذا إذ يجعل العقل حكما وفاصلا، فينتفي التعصب ويظهر الحق ويؤيد بالدليل.

وقد قسمت البحث إلى ما يلي:

المبحث الأول: منهج الماتريدية في إثبات النبوات والرد على منكريها.

المبحث الثاني: بيان أن رسالته صلى الله عليه وسلم مما لا يدفع عقلا.

المبحث الثالث: توفر شروط صحة الدعوى لرسالته صلى الله عليه وسلم.

المبحث الرابع: إثبات رسالته صلى الله عليه وسلم.

المبحث الخامس: معجزاته صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث – التوصيات.

المبحث الأول: منهج الماتريدية في إثبات النبوات والرد على منكريها.

نتناول في هذا المبحث مسألتين أولاهما منهج الماتريدية في إثبات النبوات وأخراهما حكم إرسال الرسل عند الماتريدية.

أما المسألة الأولى فإن المتتبع لتراث الماتريدية يجد أنهم ينطلقون في إثبات النبوات من إثبات حكمة الله تعالى، فبعد تقريرهم أن الله تعالى حكيم، وأن معنى الحكمة ما له عاقبة حميدة من الأفعال، وأن معنى السفه ما خلا عن العاقبة الحميدة، تراهم يفرعون على ذلك قضية النبوات فهاهو الإمام أبو المعين النسفي يقول: إذا ثبت أن الله تعالى حكيم لا يخرج فعل من أفعاله عن الحكمة إلى السفه، ولا يخلو في شيء مما يأتي ويذر عن الوصف له بالإصابة، يقول بعد إثبات هذا القدر اختلف القائلون بالصانع في أفعال متعينة أن الله تعالى هل يجوز أن يفعلها، وهل هي في أنفسها حكمة أم سفه؟ فمن ذلك إرسال الله تعالى واحدا قد اصطفاه من خليقته إلى عباده ليبين لهم ما يحتاجون إليه من مصالح الدارين، فقال أئمة الهدى وقادة الخير وحكماء البشر إنه – إرسال الرسل – حكمة وصواب وقد أرسل الله إلى الخلق رسلا مبشرين ومنذرين وأيدهم بالحجج والدلائل. (١)

ولهذا الملحظ السابق ارتباط إرسال الرسل بحكمة الله تعالى ربط الإمام الماتريدي بين إنكار الرسل وبين الجهل بالصانع سبحانه وتعالى أو الجهل بحكمة الأمر والنهي(٢)

حكم إرسال الرسل عند الماتريدية:

إذا أردنا أن نقف على حكم إرسال الرسل عند الماتريدية فإنه ينبغي علينا أن نقدم لذلك بمسألة التحسين والتقبيح وبيان موقف الماتريدية منها وهل هما بالشرع أم بالعقل؟

(١) تبصرة الأدلة للإمام أبي المعين النسفي ص: ٦٥٩.
(٢) التوحيد للإمام الماتريدي ص: ١٧٦.

وقد احتلت مسألة التحسين والتقبيح، ومدى توقف كل منهما على العقل أو الشرع مكانة هامة في الفكر الكلامي عموماً وفى فكر كل من المعتزلة وأهل السنة من الأشاعرة والماتريدية خصوصاً،(١)

فهل بإمكان العقل بمفرده التوصل إلى معرفة الحسن والقبيح، وما يتبع كل واحد منهما من أحكام؟ وهل تشمل هذه الأحكام أفعال الله عز وجل أيضاً؟ فنقول عندئذٍ إن الله تعالى يفعل هذا الفعل لحسنه، ولا يفعل ذلك لقبحه، وهو ما يعبر عنه يكون الحسن والقبح عقليين؟ أم أنه لا حسن ولا قبح في الأشياء بالمعنى المتنازع فيه، ويتوقف إدراك العقل للحسن والقبح على ورود الشرع آمراً ببعض الأشياء فتكون حسنة، وناهياً عن بعضها فتكون قبيحة، وهو ما يعبر عنه يكون الحسن والقبح شرعيين؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف ننظر إلى أفعال الله عز وجل حينئذ؟

موقف المعتزلة من هذه المسألة:

أولا: ذهب المعتزلة في مسألة التحسين والتقبيح إلى القول بأن للفعل في نفسه بغض النظر عن فاعله أو عن الشرع جهة محسنة تجعله بحيث يقتضى استحقاق فاعله مدحاً وثواباً، وجهة مقبحه تجعله بحيث يقتضى استحقاق فاعله ذماً وعقاباً، وقد يدرك العقل تلك الجهة ضرورة أو نظراً، وقد لا يدرك العقل ذلك وإنما يتوقف على ورود الشرع بتحسين شئ أو تقبيحه، فيدرك العقل ذلك، ولكن إذا ورد الشرع بتحسين شئ أو تقبيحه، فإن كان مما يدرك حسنه أو قبحه نظراً، علم عند ذلك أن هناك جهة محسنة فيما حسنه، وجهة مقبحة فيما قبحه كشف الشرع عنهما، أما إذا كان ذلك فيما

(١) يقول الإمام السعد : هذه المسألة كلامية من جهة البحث عن أفعال البارئ تعالى هل تتصف بالحسن وهل تدخل القبائح تحت إرادته ومشيئته، وهل تكون بخلقه ومشيئته، وأصولية من جهة أنها تبحث عن أن الحكم الثابت بالأمر يكون حسناً، وما تعلق به النهى يكون قبيحاً، راجع شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للإمام سعد الدين التفتازاني، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٦هـ، جـ١/٣٢٥.

يدرك حسنه أو قبحه ضرورة، فعندئذ يكون دور الشرع في التحسين والتقبيح إنما هو التأكيد لحكم العقل فيهما[١].

وقد اختلف المعتزلة فيما بينهم في تحديد ماله يحسن الحسن، وماله يقبح القبيح فذهب أوائل المعتزلة أمثال النظام والكعبى، إلى القول بأن الحسن إنما يحسن لذاته، وأن القبيح كذلك إنما يقبح لذاته، وذهب من بعدهم إلى القول بأن الحسن يحسن لصفة أوجبت حسنه، وأن القبيح يقبح لصفة أوجبت قبحه، [٢]،وذهب القاضي عبد الجبار إلى أن الفعل إنما يحسن إذا حصل فيه غرض وزالت عنه وجوه القبح، يقرر ذلك ابن متوية بقوله " والذي اختاره الشيخ أبو عبد الله رحمه الله أنه لا وجه لأجله يحسن، وإنما يرجع إلى ما حصل فيه غرض وزالت عنه وجوه القبح، وإليه كان يميل قاضى القضاة"[٣]

ثانياً : العقل هو المدرك لما حسن ولما قبح :

جوهر القضية عند المعتزلة هو أن العقل هو الذي يدرك الحسن والقبيح ولذلك فإن هذه الاختلافات في تحديد جهة حسن الفعل أو قبحه لم تغير من شيئاً، فسواء حسن الفعل أو قبح لنفسه وذاته، أو حسن أو قبح لوجوه اقتضت حسنه أو قبحه، أو حسن وقبح لأغراض واعتبارات، فإن العقل عند المعتزلة هو الذي يدرك الحسن والقبح في جميع هذه الأطوار، ينص على ذلك إمام الحرمين بقوله: " واضطرب النقلة عنهم –المعتزلة– في

(١) راجع الإرشاد ص٢٥٩، وما بعدها، الأربعين في أصول الدين جـ١/٣٤٦، غاية المرام للآمدي تحقيق/ حسن محمود عبد اللطيف، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ، ص٢٣٣، طوالع الأنوار ص٣٠٨، شرح المواقف جـ٨/٢٠٤، شرح المقاصد جـ٢/١٠٩، وما بعدها، كبرى السنوسي، ط الحلبي ١٣٥٤هـ، ص٤٣٠، حاشية الشرقاوي على الهدهدي، ط الحلبي بدون، ص٣٩ .

(٢) راجع شرح الأصول الخمسة ص٣١٠، وانظر تفصيل القول بالوجوه التي لها يحسن الحسن ويقبح القبيح فى المغنى جـ٦/١ ص٧٠ وما بعدها، ص٧٧ وما بعدها، المحيط بالتكليف ص٢٣٦، شرح المواقف جـ٨/٢٠٤، هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد أ٠د/ عبد الفضيل القوصي، ط دار الطباعة المحمدية ١٤١٨هـ، ص٩٣ .

(٣) المحيط بالتكليف ص٢٣٩، أصول العقيدة ص٢٢٩ .

قولهم يقبح الشئ لعينه أو يحسن، ...... فمعنى قولهم يقبح الشئ ويحسن لعينه، أنه يدرك ذلك عقلاً من غير إخبار مخبر(١).

وكذلك لم يلتفت المعتزلة إلى أحوال الفاعل من كونه خالقاً أو مخلوقاً إذ يجعل المعتزلة الوجوه المقتضية للحسن، أو للقبح، بمثابة العلة في وصف الفعل بالحسن أو القبح، يؤكد ذلك القاضي عبد الجبار بقوله : "إن القبيح إنما يقبح لوقوعه على وجه، فمتى وقع على ذلك الوجه وجب قبحه سواء وقع من الله عز وجل أو من الواحد منا"(٢).

يقول ابن متوية "إن النهى الوارد عن الله عز وجل يكشف عن قبح القبيح لا أنه يوجب قبحه، وكذلك الأمر يكشف عن حسنه لا أنه يوجبه(٣).

وعندما يكون الحسن والقبح في الفعل غير متعلقين بأحوال الفاعل فمن الطبعي أن يقرر المعتزلة أن الله تعالى يفعل الحسن، ولا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه إذ لو فعل سبحانه وتعالى القبيح أو أخل بالواجب لاستحق سبحانه وتعالى ما يستحقه فاعل القبيح ، وتارك الواجب في الشاهد من الذم.

يقول عبد الجبار "لو فعل تعالى القبيح لاستحق الذم دون العقاب"(٤)، ولا يمل القاضي عبد الجبار أيضا من تكرار قوله إنه تعالى لو فعل القبيح أو أخل بما هو واجب عليه لاستحق الذم(٥) – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١) راجع البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ، جـ١/٩، البحر المحيط للزركشى جـ١/١٣٥، هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد ص٩٨، انظر المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد تحقيق د/محمد عمارة، ط دار الهلال، جـ١/٢٠٣ .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٣٠٩ ، انظر المحيط بالتكليف ص٢٣٦، وقارن كلام عبد الجبار في المغنى جـ٦/١ ص٥٩، ٦٠، ص١١٥ وما بعدها.

(٣) انظر المحيط بالتكليف ص٢٥٤، المغنى وتفصيل عبد الجبار لهذه المسألة جـ٦/١ ص٦٤ وما بعده، وانظر تأكيد السعد على ذلك. شرح المقاصد للسعد جـ٢/١١٠

(٤) المغنى جـ١٤/٣٣٨ .

(٥) انظر المغنى جـ٦/١ ص١٤، ص٤٦، جـ١٤/ صفحات متعددة منها ص١٧٥، ١٨٦، ص١٩٠، ٢٦٤، ٢٦٨، ٣٣٨، جـ١١/٤١١ .

موقف الأشاعرة:

ذهب الأشاعرة في هذا الصدد إلى القول بأن الحسن والقبح بالمعنى المتنازع فيه متوقف على ورود الشرع أمراً ونهياً، فما أمر به الشرع فهو حسن وما نهى عنه فهو قبيح، من غير أن يكون هناك ذاتية للحسن أو القبح، وقد قصد الأشاعرة من ذلك أموراً منها:

- أن أفعال العباد قبل ورود الشرع لا يمكن أن يدرك العقل فيها حسناً يترتب عليه المدح والثواب عند الله عز وجل، ولا قبحاً يترتب عليه الذم والعقاب عند الله تعالى، بل الأمر بالشئ هو علة حسنه، كما أن النهى عن الشئ هو علة قبحه، وحيث انتفى الأمر والنهى انتفى الحسن والقبح بهذا المعنى، هذا من جهة أفعال العباد.
- أن أفعال الله عز وجل أعلى من أن تنزل على مقياس الحسن والقبح العقليين وأرفع من أن تخضع لهذا المعيار، وحيث ربط الأشاعرة الحسن والقبح بالأمر والنهى وكان الله عز وجل ليس تحت أمر آمر، ولا نهى ناه، فإنه سبحانه وتعالى لا يقبح منه شئ، بل أفعاله سبحانه وتعالى حسنة كلها، وافقت العقل أم خالفته يقول الأشعري في ذلك "والدليل على أن كل ما فعله فله فعله أنه المالك القاهر الذي ليس بمملوك، ولا فوقه مبيح، ولا آمر ولا حاظر، ولا من رسم له الرسوم وحد له الحدود فإذا كان هذا هكذا لم يقبح منه شئ ، إذ كان الشئ إنما يقبح منا لأنا تجاوزنا ما حد ورسم لنا وأتينا ما لم نملك إتيانه، فلما لم يكن الباري مملكاً ولا تحت آمر لم يقبح منه شئ"(١).

وعلى قول الأشاعرة – فالحسن والقبح يوصف بهما أفعال العباد، من حيث إنهم مأمورون منهيون، أما أفعال الله عز وجل فمن حيث لا آمر فوقه ولا ناه، فإنه سبحانه لا يقبح منه شئ، وكل ما فعله الله عز وجل فله فعله

(١) انظر اللمع للأشعري، تحقيق د/ حمودة غرابة ط١٤١١هـ، ص١١٦، شرح المقاصد جـ٢/١١٠، هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٥، الإنصاف للباقلاني تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ط عالم الكتب ١٤٠٧هـ ص٧٤.

وهو حسن من حيث هو فعله، سبحانه وتعالى، فالتحسين والتقبيح آتيان من الشرع، وحيث لا شرع فلا حسن ولا قبح، وهذا الذي قاله الأشعري هو ما يعبر عنه يكون الحسن والقبح شرعيين أو يكون الأمر والنهى من موجبات الحسن والقبح بمعنى أن الفعل أمر به فحسن، ونهى عنه فقبح[١]

وقد كان قول الاشاعرة هذا بعد تحليل مفهوم الحسن والقبح تحليلا دقيقاً ووجدان أنهما مرتبطان بالنفع والضرر، ارتباطاً وثيقاً، فالحسن ما كان نافعاً أو مؤدياً إلى نفع، والقبيح ما كان ضاراً أو مؤدياً إلى ضرر، والنفع والضرر هما الآخران مرتبطان ارتباطاً وثيقاً باللذة والألم، فما النفع إلا إزاحة الآلام والإحساس باللذائذ، وما الضر إلا استشعار الآلام والقلق مما تسببه من هموم، وإذا كانا بهذا المفهوم فهما معنيان بشريان، فالإشكال كل الإشكال في نظر الأشاعرة أن ينقل مفهوم الحسن والقبح من ذلك إلى مقام الأفعال الإلهية، فيقال يحسن ويقبح في حق الله تعالى، وكيف ذلك والله متعال عن النفع والضر، بل عن قبول النفع أو الضر [٢].

وقد اتفق الأشاعرة بناء على نظرتهم إلى الحسن والقبح على عدم وجوب شئ على الله تعالى، إذ كان الشئ إنما يجب عندهم بأمر الله تعالى، وحيث إن الله تعالى هو الآمر ولا آمر فوقه لم يجب عليه شئ، فالقول بوجوب شئ على الله تعالى هو شعبة من التحسين والتقبيح [٣]،

موقف الماتريدية :

أما بالنسبة للماتريدية فعند التأمل في كلامهم فيما يخص هذه المسألة نجد أنهم فريقان

---

(١)الإنصاف ص٧٤ بتصرف.

(٢) انظر البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين جـ١/١٠، الإرشاد له ص٢٦٥، العقيدة النظامية، له أيضاً تحقيق/ محمد زاهد الكوثري، ط نشر المكتبة الأزهرية ١٤١٢هـ، ص٣٥، ٣٦، هوامش على العقيدة النظامية أ.د/ عبد الفضيل القوصى، ط دار الطباعة المحمدية ١٤٠٥هـ، ص٢٣٤، انظر العقيدة النظامية ص٣٥، ٣٦.

(٣) الإرشاد ص٢٧١، شرح المواقف جـ٨/٢١٦، ٢١٧ .

الفريق الأول :

يمثله أئمة بخارى وبعض علماء العراق، و قد ذهب هؤلاء إلى ما ذهب إليه الأشاعرة تماماً من أنه لا يجب إيمان ولا يحرم كفر إلا بالبعثة، وأن العقل لا يحسن ولا يقبح، يقول الإمام البزدوي وهو من هذا الفريق "العقل عند أهل السنة جسم لطيف نوراني، وهو آلة العلم، مثله في ذلك مثل الأذن، والعين، وآلة العلم لا تحسن ولا تقبح، ويقول – المحسن والمقبح هو الله على لسان الرسل(١)

ويبين لنا الإمام البياضي موافقة هذا الفريق للأشاعرة في الحسن والقبح فيقول "وافق جمهور الأشاعرة في كون الحسن والقبح شرعيين، مطلقاً، وثبوت المعذرة بلا بلوغ الدعوة، طائفة من أئمتنا البخاريين، كما في الكشف الكبير، والتحرير، منهم شمس الأئمة السرخسي، وفخر الدين قاضيخان، البخاريان، واختاره ابن الهمام، وقالوا لا حكم قبل البعثة وبلوغ الدعوة (٢).

وقد وافق هؤلاء الأشاعرة في حكم إرسال الرسل وأنه جائز وليس واجبا(٣).

الفريق الثاني:

ويمثله الإمام أبو منصور الماتريدى وعامة مشايخ سمرقند، وغالبية مشايخ العراق من الحنفية – فهؤلاء قد ذهبوا إلى القول بأن الحسن والقبح ثابتان للأشياء وأن العقل يستطيع أن يدركهما مستقلاً عن الشرع، يقول

(١) انظر أصول الدين للبزدوي ص٩٢، منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام د/ محمد حسن أحمد رسالة دكتوراه مخطوطة بأصول الدين القاهرة ص١٨٧، ١٨٨ .

(٢) إشارات المرام للبياضي ص٧٨، ٧٩، وانظر : شرح الفقه الأكبر لملا على القاري ص١٥٧ وما بعدها، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبى عذبة تحقيق د/ أحمد ليلة رسالة ماجستير مخطوطة بأصول الدين القاهرة ص٣٢٢، القول السديد لأبى دقيقة جـ٢/١٤٢، أبو منصور الماتريدى وآراؤه الكلامية د/ عبد الفتاح المغربي ص٣٠٤ .

(٣) أصول الدين للبزدوي ص: ٩٥، الكفاية للصابوني ص: ٨٥، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي تحقيق أ.د/ محمد الأنور عيسى الطبعة الأولى المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠١١ م ص: ٦٧٠.

الإمام البزدوي موضحاً ذلك "قال الشيخ أبو منصور الماتريدى بمثل ما قالت المعتزلة، وهو قول عامة علماء سمرقند، وبعض علمائنا من العراق[١].

ويؤكد الزركشى هذا الكلام فبعد ذكره لمذهب المعتزلة في الحسن والقبح يقول "وهذا مذهب المعتزلة بأسرهم وذهب إليه جماعة من أصحابنا منهم أبو بكر القفال الشاشى، أبو بكر الصيرفى، ٠٠٠ وذهب إليه كثير من أصحاب أبى حنيفة خصوصاً العراقيون منهم"[٢].

ويقول السعد "ذهب بعض أهل السنة وهم الحنفية إلى أن حسن بعض الأشياء وقبحها مما يدرك بالعقل، كما هو رأى المعتزلة، كوجوب أول الواجبات، ووجوب تصديق النبي، وحرمة تكذيبه دفعاً للتسلسل ٠٠٠ إلا أنهم لم يقولوا بالوجوب والحرمة على الله تعالى، وجعلوا الحاكم بالحسن والقبح، والخالق لأفعال العباد هو الله تعالى والعقل آلة لمعرفة بعض ذلك ٠٠٠"[٣].

ومعنى ذلك أن هذا الفريق من الماتريدية يعطى للعقل سلطاناً أكثر ظهر ذلك من كلامهم في وجوب معرفة الله عقلاً، ثم أداهم بذلك إلى أن يوافقوا المعتزلة في بعض مناهجهم العقلية، وأن يوافقوهم في التحسين والتقبيح العقليين[٤].

وقد نتج عند هذا الفريق من الماتريدية فهم خاص للحكمة الإلهية فتراهم يتكلمون في الحكمة من إيجاد الخلق على هذا الأساس فيقولون إن الله تعالى خلق الخلق للمحنة، بما جعلهم أهل تمييز وعلم بالمحمود من الأمور والمذموم، وأن الله تعالى قد جعل ما يذم من الأمور قبيحاً في عقولهم وما

---

(١) انظر أصول الدين للبزدوي، تحقيق/ هانزبتيرلنس، ط الحلبي ١٩٨٣م، ص٩٢ ٠

(٢) راجع البحر المحيط جـ١/١٣٨ ٠

(٣) شرح المقاصد جـ٢/١١٣، نظم الفرائد تحقيق د/ جميل السيد إبراهيم رسالة ماجستير بأصول الدين، القاهرة ص٣٦٩ ، نشر الطوالع ص٢٨١، حولية أصول الدين عدد ٤ سنة ١٩٨٧م ص٣٢٦.

(٤) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية الشيخ محمد أبو زهرة ص١٦٧-١٦٩، البحر المحيط جـ١/١٤١، تنقيح الأصول لصدر الشريعة جـ١/٣٢٤ وما بعدها.

يحمد منها حسناً، وإذا كان الأمر كذلك فإن معرفة العقل بما هو حسن من الأشياء وما هو قبيح يعتبره الماتريدية كالممهد، والمصحح لورود الأمر والنهى يقول أبو منصور الماتريدى "وما في العقل من حسن كل حسن وقبح كل قبيح ثم في العقل يقبح فعل القبيح ويحسن فعل الحسن، فلزم الأمر والنهى لما كان ما به الأمر والنهى"(١).

ويجعل هذا الفريق من الماتريدية الحسن والقبح بعد مجئ الشرع من مدلولات الأمر والنهى، بمعنى أن الشيء حسن في نفسه، وأن الأمر دل على حسنه وكذلك النهى يدل على قبحه، وهذا بخلاف قول الأشاعرة من أن الأمر والنهى من موجبات الحسن والقبح(٢) .

وبناء على ذلك ذهب هذا الفريق من الماتريدية إلى القول بوجوب إرسال الرسل كما يقول صاحب تبصرة الأدلة " ذهب القائلون بأن العقل آلة معرفة الحسن والقبيح ووجوب شكر المنعم إلى القول بوجوبها "(٣) ويقول الإمام النسفي في عمدة العقائد عن إرسال الرسل:" إنها عند المحققين من متكلمي أصحابنا في حيز الواجبات"(٤)، ويقول الإمام الصابوني: قال عامة أهل الحق إن الإرسال من الله تعالى ممكن وقال بعضهم إنه واجب بقضية الحكمة.(٥)

ومعنى ذلك أن هذا الفريق من الماتريدية أخذ يدرك حكمة الله تعالى في ضوء ما انكشف لدى العقل من معاني الحسن والقبح، وكأني به يريد أن يبني علاقة أو تلازما بين الحسن والقبيح وبين إرادة الفاعل سبحانه وتعالى

(١) التوحيد ص١٠٠، ص٢٢١ .
(٢) راجع البحر المحيط جـ١/١٤٢، انظر نظم الفرائد ص٣٦٩ بتصرف، وإشارات المرام ص١٠٢، ١٠٣.
(٣) انظر أصول الدين للبزدوي ص٩٢، منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام د/ محمد حسن أحمد رسالة دكتوراه مخطوطة بأصول الدين القاهرة ص١٨٧، ١٨٨ .
(٤) الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي ص: ٢٤٧.
(٥) انظر الكفاية للإمام الصابوني ص: ٨٥.

للحسن وتركه للقبيح، حيث قد أداهم البحث في ذلك إلى تحديد الحكمة بأنها الفعل الذي له عاقبة حميدة ، وإن السفه على ضده أي ما خلا عن العاقبة الحميدة.(١).

فمتى كان للفعل عاقبة حميدة كان حسنا وكان موصوفا بأنه حكمة، ومتى خلا عن العاقبة الحميدة كان قبيحا ووصف بأنه سفه، والله تعالى بما أنه حكيم يختار الأول ويتنزه سبحانه عن الآخر.

بناء على ذلك نستطيع فهم كلام الإمام الماتريدي في كلامه عن إيجاد الله تعالى للخلق وأنه تعالى قد خلقهم للبقاء، إلى قدر جعله لهم، وأنه قد جعل البقاء بالأغذية وحبب إليهم البقاء ودوام الحياة، وإذ ذلك كذلك فلو لم يجعل عليهم الأمر والنهي لبادر كل إلى ما يطمع فيه من البقاء ودوام الحياة، ثم يفعل أقرانه نحو فعله فيحدث التنازع والتجاذب وفي ذلك حدوث الفناء بما جعل به البقاء، فلزم جعل المحرمات والحل والأمر والنهي والوعد والوعيد ليعلم كل ما له مما ليس له.(٢).

إذن فإرسال الرسل بالأمر والنهي والحلال والحرام يجعل لإيجاد الخلق عاقبة حميدة، وعدم الإرسال يخلي الإيجاد من هذه العاقبة ويدخل الفعل في السفه تعالى الله عن ذلك.

ويضيف الإمام أبو المعين النسفي في نفس السياق إن الله تعالى قد خلق البشر وزودهم بالعقول، وجعل في قوة العقول الوقوف على جمل المحاسن والمساوئ دون الوقوف على أعيانها والشرف والحكمة إنما هو في الوقوف على الأعيان، ولذا كان لابد من ورود البيان ممن له العلم بحقيقة كل فرد من أفراد تلك الجمل على أنه من جملة المحاسن أو من جملة المساوئ ليحمل العقل بميلانه إلى المحاسن صاحبه على مباشرته، وبنفاره

(١) انظر الكفاية للصابوني ص: ١٠٦، تبصرة الأدلة ص: ٥٨٦.

(٢) انظر التوحيد للإمام الماتريدي ص: ١٧٧

عن القبائح إلى الانتهاء عنه، ولولا ذلك لم يحصل لتخليق العقل مائلا إلـــى المحاسن نافرا من القبائح عاقبة حميدة وذلك ليس بحكمة(١).

بناء على هذا قرر هذا الفريق من الماتريدية وجوب إرسال الرســل مفسرين للوجوب بأنه من مقتضيات حكمــة البــاري تعــالى، ولا يعنــون بالوجوب أنها وجبت بإيجاب أحد أو بإيجابه على نفسه يل يريدون كما يقول أبو المعين النسفي أنها متحققة الوجود، ويقولون إن الوجوب لفظة يعبر بها عن فضل تأكد لوجود المذكور، كما إن الامتناع لفظة يعبر بها عــن تأكــد لا وجوده، وإنما يقولون إنها متأكدة الوجود لأنها من مقتضيات حكمة القديم جل وعلا ويستحيل أن لا يوجد ما كان من مقتضيات حكمته، لما أن انعدامه يكون من باب السفه، وهو يستحيل على القديم عز وجل(٢).

الفرق بين قول هذا الفريق من الماتريدية وبين قول المعتزلة:

لقد قال المعتزلة بناء على بحثهم في الحسن والقبح بوجوب إرســال الرسل، وقال هذا الفريق بناء على نفس المسألة بأن إرسال الرسل واجب من حيث الحكمة فهل ثمة فرق بين القولين؟

تناول كثير من العلماء هذه المسألة بالبحث فبعضهم يرى أن قول هذا الفريق من الماتريدية هو بعينه قول المعتزلة، ولكن المحققين مــن العلمــاء يرون أن ثمة فرقا كبيرا بين القولين من هؤلاء المحققين ابن الهمــام الــذي يقرر أنه برغم قول هذا الفريق بالحسن والقبح علــى النحــو الــذي قالتــه المعتزلة إلا إنهم قد نفوا ما بنته المعتزلة على قضية التحسين والتقبيح مــن وجوب الأصلح عليه تعالى أو ووجوب الرزق والثواب والعوض إلى غيــر ذلك مما قال المعتزلة بوجوبه(٣).

ويضيف غلام رسول رضوي تحليلا دقيقا في بيان الفرق بين القولين بأنه لا خلاف في أن الحسن والقبح في الأفعال عقلي وإنمــا الخــلاف فــي

(١) انظر التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي ص: ٢٣١، تبصرة الأدلة ص: ٦٧٥.

(٢) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٧٠، وما بعده، والعمدة لأبي البركات النسفي ص: ٢٣٩، وقارن كلام أبي منصور الماتريدي في التوحيد ص: ١٧٩.

(٣) انظر: المسايرة في علم الكلام لابن الهمام ص: ٩٤، وما بعدها.

اعتبار أن العقل حاكم أم لا، فالمعتزلة ذهبوا إلى أن حسن الفعل وقبحه موجب للحكم، وأن الحكم في العبد ليس بموقوف على أمر الله ونهيه، فلو فرض عدم إرسال الرسل لوجب الأحكام في حق العباد، وكذلك أحكام الأفعال من المدح والذم ثابتة في حق الله تعالى لما أن المعتزلة قد قالوا لا دخل لحال الفاعل من كونه خالقا أو مخلوقا في حسن الفعل أو قبحه، فالعقل عندهم حاكم بوجوب ما قالوا بوجوبه، أما عند هذا الفريق من الماتريدية، فالعقل ليس حاكما بل هو آلة لمعرفة الحكم بمنزلة العين للإبصار والأذن للسمع فيكون غير موجب للحكم بل يكون باعثا وعلة لاستحقاق الحكم من الحكيم الذي لا يرجح المرجوح فلا حكم إلا لله.

ومعنى ذلك أن العقل باعتبار كونه آلة لمعرفة الأحكام قد تحقق لديه أن إرسال الرسل بالأمر والنهي هو العاقبة الحميدة من إيجاد الخلق، فيدرك العقل أنه لابد أن يكون لما أنه مقتضى الحكمة(١).

وعليه فالتسوية بين القولين خطأ كبير نبه عليه أئمة الماتريدية أنفسهم فها هو الإمام أبو المعين النسفي يقول: " ينبغي لمن يتكلم من أصحابنا في هذه المسألة – وجوب إرسال الرسل – أن يكون بصيرا بذلك ليصون نفسه في إثبات الرسالة من القول بالأصلح. (٢).

تعقيب عـــام :

أقول في نهاية هذه المسألة إنه رغم الاختلاف المنهجي بين المعتزلة والأشاعرة والماتريدية في طريقة تقرير حكم إرسال الرسل إلا أن ثمة قاسما مشتركا بين الفرق الثلاث ألا وهو الاتفاق على أن الرسالة ليست مستحيلة ومن ثم رأينا الإمام أبا المعين النسفي بعد تقرير وجوبها من حيث الحكمة على مذهب أصحابه يرى أن الجهد الأهم ينبغي أن يوجه إلى إبطال كلام من ينكر الرسالة ويراها ممتنعة(٣)، ونفس الصنيع فعل الإمام الإيجي وهو يناقش

---

(١) انظر: مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية لابن كمال باشا طبعة دار الفتح للدراسات والنشر الأولى سنة ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م ص: ٥٥ وما بعده بتصرف يسير.

(٢) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٨٧.

(٣) السابق ص: ٦٧١.

مذهب المعتزلة في إرسال الرسل يقول: " وعلى تقدير صحته لا يضرنا فإنا إنما ادعينا الإمكان العام الذي يجامع الوجوب لا الإمكان الخاص الذي ينافيه".(١)

المنكرون للرسالة والرد عليهم عند الماتريدية:

ذهبت طوائف كثيرة إلى القول بامتناع الرسالة وعدها من المستحيلات، وقد صنف الماتريدية هؤلاء وبينوا طرق الرد عليهم نوجز ذلك فيما يلي:

- ذكر الإمام الماتريدي أن من المنكرين للرسل المنكرين للصانع سبحانه، إذ القول بالرسول ولا مرسل ممتنع، وبين أن الكلام مع هؤلاء يكون في إثبات الصانع سبحانه أولا ثم بعد ذلك الاشتغال ببيان إرسال الرسل إذ هو فرع عن إثبات الصانع تعالى(٢).
- من المنكرين للرسل من يقر بالصانع تعالى إلا إنهم لم يدركوا للأمر والنهي حكمة فقالوا إن الرسالة تقوم على الأمر والنهي والتحليل والتحريم، والله تعالى لا يليق به الأمر والنهي ولا التحليل ولا التحريم، وعللوا ذلك بأن الأمر بما لا نفع في تحصيله للآمر والنهي عما لا ضرر فيه للناهي سفه، وتحريم ما لا حاجة فيه للمحرم بخل والله تعالى يجل عن كل ذلك. (٣)

وقد سمى الإمام أبو المعين النسفي هذه الطائفة بالخلعاء، وهم الذين أعرضوا عما يدعوهم إليه العقل ويزجرهم وانهمكوا في الطغيان ومتابعة النفس الأمارة بالسوء، وبين أن طريق الرد عليهم إنما يكون ببيان الحكمة والسفه وبيان أن الحكمة في وجود الأمر والنهي، وإبطال الأصل الذي اعتمدوا عليه في قولهم هذا وهو التمسك بقياس الغائب على الشاهد في أن الأمر أو النهي بما لا نفع فيه ولا ضرر للآمر والناهي يكون سفها.(٤).

(١) انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي بشرح السيد الشريف ج٨/٢٥٤، ٢٥٥.
(٢) انظر: الإمام الماتريدي للمغربي ص: ٣٣٤.
(٣) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٦٠، الماتريدي للمغربي ص: ٣٣٥.
(٤) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٦٧.

- من المنكرين كذلك من يقر بالصانع ويقر بحكمة الأمر والنهي لما فيها من تأييد للعقول فيما تحتاج إلى معرفته إلا إنهم قالوا بالامتناع من حيث استحالة التفرقة بين النبي والمتنبئ وعللوا ذلك بأن ما يأتي به النبي من آيات للدلالة على صدقه، إما أن يكون موافقا للعادة وإما أن يكون مخالفا للعادة ناقضا لها، فإن كان الأول فلا يعجز المتنبئ عن الإتيان بمثله، وإن كان الآخر فهو ممتنع لأن تغيير الطبائع وخروجها عما هي عليه ممتنع ففي كلا الأمرين لا يمكن الوقوف على صدق النبي والتفرقة بينه وبين المتنبئ، وقد سمى الماتريدية هذه الطائفة بالطبيعيين.

ويرد الماتريدية على هؤلاء بأن دعواهم هذه يلزم منها عجز الباري تعالى، وقد قام الدليل على أن صانع العالم تعالى كامل القدرة يستحيل عليه العجز فكان قادرا على إقامة الدليل الذي يتضمن صدق رسوله، ضرورة كمال قدرته ونفاذ مشيئته. (١)

- من المنكرين للرسالة من يسمون بالبراهمة وقد ذهب هؤلاء إلى القول بأن لا حاجة إلى الرسل وذلك لأن الله قد أودع في العقول العلم بجميع المحسنات وجبلهم على الميل إليها، وكذلك المعرفة بجميع المقبحات وجبلهم على النفور منها فكانوا مكلفين بعقولهم، فوقعت لهم الغنية عن الرسالة، فلو أرسل الله إليهم رسولا والحالة هذه فإن أتى الرسول بما يوافق العقول فهو تحصيل حاصل فلا فائدة منه، وإن كان أتى بما يخالف العقول فلا تتلقى العقول دعوته بالقبول فلا فائدة منه كذلك والفعل الذي هذا وصفه يكون سفها يجل الله تعالى عنه(٢).
- ويرد الماتريدية على هؤلاء أولاً بمنع أن العقول في غنية عن الرسل وسند المنع إن العقول إنما تعلم جمل المحاسن والمساوئ دون الأعيان والمقرر أن الحكمة والشرف إنما هو في العلم بالأعيان دون الجمل.

---

(١) السابق ص: ٦٦٩.

(٢) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٦٠، أصول الدين للبزدوي ص: ٩٥.

- وأيضا فإن الأفعال في العقول إنما تنقسم إلى ثلاثة أقسام واجب وممتنع وواسطة بينهما، فإن أمكن للعقل الوقوف على الواجب والممتنع، فلا يمكنه الوقوف على الواسطة لاحتمال أن تتعلق به عاقبة حميدة حسنا، أو عاقبة ذميمة فيكون قبيحاً، والعقول تقصر عن الوقوف على حميد العاقبة وذميمها لخفائها في نفسها، فتعينت الحاجة إلى بيان من له الاطلاع على عواقب الأمور على لسان من ارتضاه رسولا. (١).
- بل يقرر الإمام أبو المعين النسفي إن العقول أيضا لا تستغني عن الرسل حتى في بيان الواجب والممتنع لما إن العقل مخلوق لابد من لحوق الآفات وحلول الفترة والكلال به، وربما تعارضه الشبهات وتصده عن حقيقة النظر الأماني والشهوات، وحتى لو أمكن للعقول الوقوف على ذلك بنفسها فإن ذلك لن يكون إلا بمشقة عظيمة ومئونة كبيرة، فإذا نبه بالسمع وأرشد إليه تنبه لذلك وسهل عليه الأمر، ويؤيد النسفي كلامه بأن الغالب على أتباع الأنبياء الاستمرار على الحق حتى وإن كان أكثرهم خاليا عن صناعة النظر، وكان الغالب على أتباع الفلاسفة العدول عن الصواب والوقوع في الكفر والضلال وإن كانوا موسومين برجاحة العقول متفرغين للبحث عن المعالم الإلهية. (٢).
- ثانيا: التسليم بأن العقول تعلم تفاصيل المحاسن والقبائح ومنع أن تعد الرسالة مع هذا التسليم عبثا أو قبيحة لإمكان عدها من باب الإفضال والإحسان فإعطاء ما زاد على الكفاية يعد تفضلاً وزيادة في الإنعام. (٣).

---

(١) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٧٩، ٦٨٠، الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي ص: ٢٤٢.

(٢) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٨٢، ٦٨، التوحيد للماتريدي ص: ١٨٤، الاعتماد لأبي البركات النسفي ص: ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) انظر: تبصرة الأدلة ص: ٦٨٣، الماتريدي للمغربي ص: ٣٣٦، التوحيد للماتريدي ص: ١٨٤.

المبحث الثاني: بيان أن رسالته صلى الله عليه وسلم مما لا يدفع عقلا.

يقرر الماتريدية في هذه المسألة أن أمر رسالته صلى الله عليه وسلم، مما لا يدفع عقلا وذلك لأن الأمر إنما يقابل بالرد والإنكار من أول وهلة إذا كان أمرا ممتنع الوجود، مستحيل الثبوت، مستغربا في ذاته ينبو عنه مكانه ولا يقبله زمانه، وكانت الغنية عنه متقررة والحاجة إليه منعدمة.

فإذا كان الأمر هكذا استحق الرد والدفع من أول وهلة ، أما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فكان حريا بأن لا يدفع من أول وهلة.

وعندما نتأمل في أمر رسالته صلى الله عليه وسلم نجد أنه بمضادة ما ذكر من الأمور ومباينة ما عددنا من المعاني، يبين الماتريدية ذلك من خلال الأمور التالية:

الأمر الأول: رسالته صلى الله عليه وسلم هي امتداد للرسالات قبلها، والزمن يطلبها.

يقرر الماتريدية أن من الأسباب التي تجعل رسالته صلى الله عليه وسلم مما لا يدفع عقلا من أول وهلة أنها امتداد للرسالات قبلها فهو صلى الله عليه وسلم ليس أول رسول يبعثه الله تعالى، وإنما سبقه إلى ذلك رسل ادعوا الرسالة وثبتت رسالتهم، ولهم أمم تابعة فلم النزاع ولم الجحود، وقد لفت القرآن الكريم العقول إلى هذه الحجة العقلية في قوله تعالى: { قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنْ الرُّسُلِ }(١) وقوله: { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ }(٢)

يقول الإمام الماتريدي: أمر الرسالة والنبوة ليس ببديع، قد كان في الأمم السالفة رسل وأنبياء فأمر رسالة محمد ونبوته ليس ببديع ولا حادث.(٣)، ويقول الإمام أبو المعين النسفي: أمره – رسالته صلى الله

(١) سورة الأحقاف الآية رقم:٩.

(٢) سورة آل عمران الآية رقم:١٤٤.

(٣) تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي ج٣/١٣٣، ج٦/٤٩.

عليه وسلم – كان مستمرا على العادة جاريا على سنن الأمور المستفيضة، وما هذا سبيله لا ينبغي للعاقل أن يشتغل برده في أول الوهلة، ولهذا علمه الله أن يحاج منكري أمره والمعرضين عن التأمل في صحة ما أتى به بقوله: { قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنْ الرُّسُلِ }(١)

الأمر الثاني: مجيئه صلى الله عليه وسلم كان موافقا لوقت الحاجة إليه.

يقرر الماتريدية كذلك أن مما يستدعي أن تكون رسالته مما لا يدفع عقلا أول الوهلة أنه صلى الله عليه وسلم جاء في وقت الحاجة إليه، حيث بعث على فترة من الرسل ودروس من الملك، وطموس أعلام الحق وآثاره، وانمحاء شعاره وستاره، مع جري عادة الله تعالى بمعاقبة أسباب الهداية عند زوال أهل الحق عن نهجه، وزيغهم عن سبيله، وما كان هذا سبيله فقد كان ينبغي المسارعة إلى قبوله ولا يطلق العقل الإعراض عن مثله، قال تعالى: { يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ }(٢) يقول الإمام الماتريدي موضحا أن إخباره صلى الله عليه وسلم لأهل الكتاب وبيانه لهم ما في كتبهم رغم أنه صلى الله عليه وسلم جاء على فترة – انقطاع – من الرسل فيه دليل إثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لما أنه علم ذلك بالله لا بأحد من البشر. (٣)

الأمر الثالث: المبعوث إليهم بمحل الحاجة إلى رسالته صلى الله عليه وسلم.

أمر ثالث يوضحه الماتريدية يستدعي أن لا يتسارع العاقل في رد رسالته صلى الله عليه وسلم ألا وهو أن القوم الذين أرسل إليهم محمد صلى

(١) سورة الأحقاف الآية رقم:٩، وانظر كلام أبي المعين في تبصرة الأدلة ص: ٧٠٤،٧٠٥.
(٢) سورة المائدة الآية رقم:١٩.
(٣) تأويلات أهل السنة ج٣/٤٩٦، التوحيد للماتريدي ص: ١٩٥، وما بعدها.

كانوا بمحل الحاجة إلى رسالته وذلك لخلاء جنسهم من أسباب العلم ولهـذا قال تعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ }(١)

ولهذا اقتضت حكمته تعالى أن يكون ظهوره صلى الله عليه وسلم في أظهر الأماكن للخلق وهو مكة إذ هي واسطة ممالك الأرض، وهي موسـم العرب قاطبة ومتجر أهل الآفاق كل عام وما يظهر مـن الأمـور العظـام والأنباء الجسام في مثل هذا المكان يكون انتشاره وظهـور آثـاره أسـرع وبلوغه إلى من بأطراف الأرض وأقطارها أعجل وقد نبه الله تعالى إلى هذا الأمر بقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُـرَى وَمَـنْ حَوْلَهَا }(٢).

الأمر الرابع: مجيئه صلى الله عليه وسلم كان عقيب تمني القوم ذلك وإظهار الرغبة في بعثته.

قال تعالى: { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ }(٣) يقول الإمام أبو المعين النسفي لو أن مقترحا اقترح على ربه إزاحة علته لم يكن يعجب من قطع معذرته (٤)، ويقول الإمام الماتريدي مفندا دعاوى مشركي العرب واتهامهم له صلى الله عليـه وسـلم بالكـذب والافتراء وقولهم : {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}(٥) بقوله تعالى: { وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ}(٦) فلم يؤتهم الله تعالى كتبـا يدرسونها قبل القرآن فتخبرهم بأن ما يقوله محمد إفك مفترى، ولا أرسـل إليهم قبله رسولا يخبرهم بأنه كذب مفترى، وظهور الكذب في القول والخبر

(١) سورة الجمعة الآية رقم :٢.
(٢) سورة الشورى الآية رقم :١٧.
(٣) سورة فاطر الآية رقم :٤٢.
(٤) سورة الشورى الآية رقم :١٧.
(٥) سورة المائدة الآية رقم :١١٠.
(٦) سورة سبأ الآية رقم :٤٤.

إنما يكون بأحد هذين الأمرين إما بكتاب أو نبي، وهم لا يؤمنون بكتاب ولا نبي فكيف يدعون عليه الافتراء؟!!

فكأنه سبحانه يخبر عن سفههم وقلة عقولهم وعنادهم بعدما خصهم – عَزَّ وَجَلَّ – وفضلهم على غيرهم من البشر؛ حيث بعث الرسول منهم ومن أنفسهم، والكتاب على لسانهم وبلغتهم بعد قسمهم: إنه لو بعث إليهم نذيرًا ورسولا اتبعوه حيث قالوا: { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ }(١) فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ، لم يؤمنوا به، ولم يعرفوا منة اللَّه عليهم وخصوصيتهم فيما خصهم. (٢)

وبعد بيان هذه الأمور يقرر الإمام أبو المعين النسفي إن من خطر بباله هذه المعاني وأنصف من نفسه ثم لم ير في دعواه إلا ما يوافق العقل الصريح والمعالم الإلهية ومكارم الأخلاق والسياسات الفاضلة لتسارع إلى قبول ما ادعاه صلى الله عليه وسلم، وصدقه فيما أخبر به من أمور دينه ودنياه، وإن لم يقم على ذلك أية معجزة، ولا دلالة قاطعة(٣)

فكيف وقد اجتمعت في حقه من أنواع الأعلام والآيات وأقسام الدلائل والمعجزات ما لم يساوه فيه أحد ممن تقدمه من الأنبياء كما سنرى ذلك فيما يلي من البحث.

---

(١) سورة فاطر الآية رقم :٤٢.

(٢) تأويلات أهل السنة ج ٤٥٨/٨.

(٣) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٠٦.

المبحث الثالث: توفر شروط صحة الدعوى لرسالته ﷺ

يناقش الماتريدية في هذه المسألة وفق المنهج العقلي في إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم الشروط التي يجب توفرها في الدعوى لكي تكون صحيحة، ثم ينظرون مدى تحقق هذه الشروط في دعواه صلى الله الرسالة.

وقد قرر الماتريدية أن ثمة شروطا اتفق عليها العقلاء لتصحيح الدعوى – أي دعوى – وإنها متى توفرت كانت الدعوى صحيحة ومتى اختل منها شيء كانت الدعوى غير صحيحة، وما علينا إذا أردنا الإنصاف إلا أن نقف على هذه الشروط ثم ننظر هل هي متحققة في دعواه صلى الله عليه وسلم فتصح، أم أنه قد اختل منها شيء فلا تصح، وهذه القواعد هي كالآتي:

القاعدة الأولى: أن تكون الدعوى في حيز الإمكان بعيدة عن حيز الامتناع:

القاعدة الثانية: أن يأتي صاحب الدعوى ببينة مطابقة وموافقة لدعواه.

القاعدة الثالثة: أن تكون دواعي الجرح منتفية عن دعواه وعن بينته.

القاعدة الرابعة: أن تسلم الدعوى والبينة من ورود المناقضة عليهما أو على أحدهما.(١)

مدى تحقق هذه القواعد في دعواه صلى الله عليه وسلم:

عند التأمل في دعواه صلى الله عليه وسلم لنرى مدى توفر هذه القواعد نجد أن دعواه صلى الله عليه وسلم قد وقعت في حيز الإمكان، وذلك لأنه ادعى أمرين: أن الله تعالى أرسله إلى الخلق ليدعوهم إلى ما ارتضاه دينا لهم، وأن ما أتى به هو الذي ارتضاه الله لعباده.

وبالنسبة للأمر الأول فإنه واقع في حيز الإمكان بل إن شئت قلت على حد تعبير الإمام أبي المعين النسفي – في حيز الوجوب– لما اقترن بها من الأمور التي سبق بيانها.

---

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٠٦، ٧٠٧.

وبالنسبة للأمر الآخر فهو كذلك ممكن غير ممتنع، ويمكن التحقق من إمكانه باستقراء ذلك من وجهين وجه علمي ووجه عملي:

أما الوجه العلمي فبأن ننظر إلى ما يدعو الخلق إليه من أصول التوحيد وأصول بدء الخلق وإعادته، فعند التأمل نجد أن كل ذلك قد وجد على ما تقتضيه العقول وتوجبه الدلائل للعلم الحقيقي الذي لا يخالطه شك من حدوث العالم ووحدانية صانعه. (١)

أما الوجه العملي فنقف عليه بالنظر فيما يضعه من العبادات المشروعة والسنن المعمولة، فقد وجد ذلك على ما تقتضيه الحكم ويوجبه العقل، وكانت حاله في ذلك مخالفة لحالة ماني ومزدك، فإنهما بما ادعيا من تحريم المكاسب التي يعود نفعها إلى الخلق، وتصير سببا لبقاء المهج والأبدان، وما ذهبا إليه من إباحة الزنا المؤدي إلى إفساد الفرش والأنساب وتضييع الأولاد أخبرا أنهما كانا كاذبين في ادعاء الرسالة، وإضافة تلك الأوضاع إلى الحكيم الخبير. (٢)

وبالنسبة للقاعدة الثانية وهي مطابقة البينة للدعوى، فعند التأمل نجد توفر هذه القاعدة في دعواه صلى الله عليه وسلم لأنه ادعى أمرا إلهيا وهو أنه رسول الله ، وأتى ببينات إلهية ومعجزات تفوق قوى الخلق، ولن يتأتى حصولها بالقوى الطبيعية فإن المحققين في معرفة الأصول الطبيعية العارفين بما يجوز أن يترتب تحتها، وما لا يجوز متيقنون أن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من معجزات كإحياء الشاة المصلية، وإلجاء الاسطوانة إلى الحنين .... الخ مما لا يجوز ترتيبه تحت أسرار الطبائع، ولا يجوز أن يوجد بالقوى النفسانية، إذ الملتحق بالقوى النفسانية إما أن يترتب تحت السحر والعزائم، أو تحت اللطف والشعبذة، والعالمون بهذه الأسرار يعرفون أن ما أتى به صلى الله عليه وسلم خارج عن هذه الوجوه. (٣)

---

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٠٧.

(٢) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٠٨.

(٣) تبصرة الأدلة ص: ٧٠٩.

وبالنسبة للقاعدة الثالثة: فإن هذه القاعدة متوفرة في دعواه صلى الله عليه وسلم وذلك من خلال التأمل في أحواله صلى الله عليه وسلم فقد سلم عن المعاني الأربعة التي تعتبر جرحا في الدعوى وهي: الكفر بالله تعالى، والكذب عليه تعالى، والفسق في أوامر الله تعالى، والجهل بأحكام الله تعالى، وشيء من هذه المعاني لم يثبت في حقه صلى الله عليه وسلم [١]

وبالنسبة للقاعدة الرابعة: فإنها متوفرة كذلك في دعواه صلى الله عليه وسلم إذ معنى المناقضة أن يدعي الرسول بينة على دعواه ثم يستطيع أحد أن يأتي بمثل هذه البينة، وعند التأمل نجد أنه صلى الله أتى ببينات على دعواه وتحدى بهذه البينات جميع طبقات المبعوث إليهم على أن يأتوا بمثلها، وكان يمهلهم الوقت الكافي بل ويقرعهم بالعجز لإثارة همتهم نحو المعارضة ثم لم يوجد في جماعتهم من يشتغل بمعارضته بذلك، وهذا ظاهر من كتابه وحجته الكبرى – القرآن الكريم[٢]

فإذا وقفنا على ذلك وتحققنا أن دعواه صلى الله مشتملة على شروط وقواعد صحة الدعوى، وأنه لم يختل شيء منها، فإنا نعلم أنه لا سبيل إلى رد دعواه، بل على العكس فإنه يغلب على قلب كل منصف الميل إلى قبول دعوته، ثم إذا انضم إلى ذلك علم السامع بحاله صلى الله عليه وسلم من نشوئه بين ظهراني قوم لم يكن لهم علم بما سبق من الأنبياء ولا بشرائعهم، ولا العلم بالتوحيد، وصفات الصانع القديم، ولا معرفة صيانة الدعوى عما يناقض هذه المعاني الأربعة، ولا العلم بقوانين العلوم النظرية، ثم رأى منه أنه صلى الله عليه وسلم قد أتى بهذه الدعوى المنزهة عن التناقض، وتمكن أضداد هذه المعاني الأربعة تيقن صدقه في دعواه، ولم يخالجه ريب في صحة ما ادعاه. [٣]

(١) تبصرة الأدلة ص: ٧٠٩.
(٢) تبصرة الأدلة ص: ٧٠٩.
(٣) تبصرة الأدلة ص: ٧١١.

المبحث الرابع: إثبات رسالته صلى الله عليه وسلم.

من القواعد العقلية التي يقررها الماتريدية في إثبات نبوته صلى الله أن من ساوى غيره في الدليل والعلة ساواه في المدلول والمعلول.

ويريد الماتريدية من خلال هذه القاعدة أن يقولوا إنه صلى الله عليه وسلم إذا ساوى غيره من الأنبياء في الدليل الذي دل على كونهم أنبياء، وفي العلة التي كانت سببا في نبوتهم استلزم ذلك مساواته صلى الله عليه وسلم لهم في كونه نبيا.

وتوضيحا لذلك نقول إن موسى عليه السلام – على سبيل المثال – نبي ثبتت نبوته لقيام الدلالة على نبوته، وهي ظهور المعجزات الناقضات للعادة على يديه، عاينها من شاهدها، وبلغ خبرها من لم يشاهدها على ألسنة قوم لم يجز عليهم التواطؤ على الكذب في العادات الجارية فصار ذلك كالمعاين المشاهد لهذه المعجزات، وكذلك رسالة عيسى عليه السلام وسائر الأنبياء والمرسلين.

إذا تمهد ذلك فإن من المعارف الأولية كما يقرر الإمام أبو المعين النسفي إن الاستواء في الأدلة يطلب من حيث المعنى الذي له صارت الأدلة أدلة لا من حيث الصور التي لم تكن الأدلة أدلة لأجلها.

وتوضيحا لذلك فإن قلب العصا حية وتفجير الماء من الصخرة الصماء لموسى عليه السلام، وإحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص لعيسى عليه السلام، قد كانت أدلة صحيحة على ثبوت نبوتهما لا لصورها بل لمعناها وهو خروجها عن العادات الجارية، وامتناع دخولها تحت القدرة الحادثة، واختصاصها بدخولها تحت قدرة الصانع الحكيم الذي لا يعجزه شيء، ولا يقيم الدلالة على صحة الفاسد وصدق الكاذب، وثبوتها عقيب دعوى الرسالة. (١)

---

(١) التوحيد للماتريدي ص: ٢١٠ وما بعدها ، تبصرة الأدلة ص: ٧١١ ، ٧١٢ ، التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين ص: ٢٤٠ ، وما بعدها

وعند التأمل نجد أنه صلى الله عليه وسلم قد ساوى غيره من الأنبياء فيما هو من دلالة النبوة والرسالة، وفيما هو من خواص النبوة، فقد ظهرت على يديه المعجزات الخارجة على العادة، والتي يمتنع دخولها تحت القــدرة المحدثة، واختصاصها بدخولها تحت قدرة الصانع الحكيم، فيجب أن يساويهم في صحة دعواه، وثبوت نبوته، وعليه فمن أقر بنبوة غيــره مــن الأنبيــاء وأنكر نبوته صلى الله فقد خالف ما يقتضيه العقل، وما وقع فـــي ذلــك إلا لتمسكه بما ورثه عن آبائه تقليدا لهم، وإما لسلوكه سبيل البغـــي والحســد، واشتغاله بالتعصب لجيل من الأجيال وأمة من الأمم. [١]

(١) السابق ص: ٧١١ ، التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي ص: ٢٤١.

المبحث الخامس: معجزاته صلى الله عليه وسلم.

تدليلا على مساواته صلى الله عليه وسلم غيره من الأنبياء فيما هو من دلالة النبوة يتحدث الماتريدية هنا عن المعجزات التي ظهرت على يديه صلى الله عليه وسلم وهي قسمان:

- معجزات حسية وهي كما يعرفها الإمام أبو المعين النسفي: ما يظهره الله تعالى للأعين من العجائب المباينة لمجرى الطبائع، والبدائع المفارقة للمعهود من العادات. (١)
- معجزات عقلية: وهي تلك الآيات التي يتوقف إدراك وجه الإعجاز فيها على التأمل والتفكر العقلي. (٢)

وقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يؤيد نبيه محمدا صلى الله بنوعين من الآيات والمعجزات حسية يشترك فيها كل أحد، وعقلية لا يفهمها إلا الخواص من الناس وخيرتهم، ولعل الحكمة في ذلك كما يبينها الإمام الماتريدي عند قوله تعالى في سورة الإسراء: { لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا}(٣)

أي لنريه من آياتنا الحسية بعدما أريناه من آياتنا العقلية، لأن الآيات الحسية أكبر في قطع الشبه ودفع الوساوس من العقلية، إذ لا يشك أحد فيما كان سبيل معرفته الحس والعيان، وقد يعترض الشبه والوساوس في العقليات، فأراد عز وجل أن يري رسوله صلى الله آيات حسية يضطر المنصفون إلى قبولها والإيمان بها والإقرار له أنه رسول، لما يعلمون من أنه لا يقول بها إلا عن مشاهدة وعيان لأن ما كان أتى به من الآيات العقليات قالوا إنه سحر، وما ذكره لهم من الأشياء التي في كتبهم المتقدمة

---

(١) تبصرة الأدلة ص: ٧١٣.

(٢) تأويلات أهل السنة للماتريدي ج ٢٩٤/١.

(٣) سورة الإسراء الآية رقم :١.

قالوا إنه أساطير الأولين وقالوا: { وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ}(١) (٢)

آياته صلى الله عليه وسلم الحسية:

أما الآيات الحسية التي تدل على رسالته صلى الله عليه وسلم فقد قسمها الماتريدية إلى ثلاثة أقسام:

منها ما كان خارج ذاته نحو انشقاق القمر، واجتذاب الشجر، وشرب الكثير من القليل من الماء.

ومنها ما كان في ذاته صلى الله عليه وسلم نحو النور الذي كان ينتقل في آبائه وأمهاته من ظهر إلى بطن إلى أن خرج صلى الله عليه وسلم، وما كان من خاتم النبوة بين كتفيه، وما اجتمع له من الصفات، وما ثبت له صلى الله عليه وسلم من براءته من كل عيب مما لا يجتمع إلا لنبي، يقول الإمام أبو المعين النسفي:" دلت براءته صلى الله عليه وسلم من كل الآفات وزينه بكل زين على استيجابه أعلى الدرجات في الخلق وأفضل الأقدار، ولهذا روي عن عبد الله بن سلام أنه قال لما قدم رسول الله إلى المدينة خرجت فنظرت إليه فعرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب"(٣)

ومنها ما كان في أخلاقه صلى الله فقد جمع الأخلاق الفاضلة التي يطول الوقت لو أردنا عدها وإحصاءها، فنذكر منها على سبيل المثال أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ عليه كذب قط، ولا أتت منه هفوة، ولا من أعدائه فرار، ولم يعرف في أخلاقه سوء، ولم يكن صلى الله صخابا ولا

---

(١) سورة النحل الآية رقم :١٠٣.

(٢) تأويلات أهل السنة للماتريدي ج ٤/٧ بتصرف يسير.

(٣) التوحيد للماتريدي ص: ٢٠٥ تبصرة الأدلة ص: ٧١٥، التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي ص: ٢٤١، وما بعدها، بحر الكلام لأبي المعين ص: ٢٠٢ وما بعدها، الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي ص: ٢٤٧، وما بعدها.

فحاشا، وكان في الإشفاق بالمدعوين بالمحل الذي عوتب عليه بقوله تعالى: { فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ }[١]

ثم كانت هذه الأخلاق موجودة فيه صلى الله عليه وسلم على طول الأيام وتصاريف الأحوال، لم تتغير عن شيء منها في حالة ولا وجد منه ضد من أضدادها على طول عمره ألبتة، فدل ذلك على أن شيئا منها لم يكن عن تكلف إذ التكلف لما ليس في الطباع لا يستمر بل لابد أن يرجع في كثير من الأحيان إلى ما جبل عليه من الخلق. [٢]

فاجتماع هذه الأخلاق ودوامها دليل على أنها مواهب من مواهب الله تعالى، فتكون دلالة على أنه مؤيد بقوة سماوية، ومكرم بنبوة إلهية ليشتغل بما فوض إليه، وتحمل أعباء ما حمل عليه من أمور الرسالة إلى أصناف الخلق.

شبهة على المعجزات الحسية:

ربما يقال إن معجزاته الحسية قد نقلت بطريق الآحاد فلا توجب العلم.

فإن الماتريدية يردون على ذلك بأن أفراد المعجزات الحسية وإن نقلت بطريق الآحاد إلا أن ترادفها من أناس لا يتصور عليهم التواطؤ على الكذب تكون دليلا على ظهور ما هو الناقض للعادة في الجملة على يديه، وذلك كحكاية الأفراد عن جود حاتم، وغيره من كرماء العرب.

فكذا كل فرد من الأخبار في حق ذلك المروي بعينه في المعجزات الحسية في حيز الآحاد، ومجموعها في حق من كانت تظهر على يديه المعجزات الناقضات للعادة في حيز التواتر. [٣]

(١) سورة فاطر الآية رقم :٨.
(٢) سورة الإسراء الآية رقم :١.
(٣) سورة الإسراء الآية رقم :١.

وهذا ما عبر عنه الإيجي بقوله كل واحد من هذه المعجزات المغايرة للقرآن وإن لم تتواتر فالقدر المشترك منها وهو ثبوت المعجزة متواتر بلا شبهة، كشجاعة علي وسخاوة حاتم وهو كاف في إثبات النبوة. [(١)].

آياته صلى الله عليه وسلم العقلية:

أيد الله تعالى نبيه بآيات عقلية كثيرة يوقف عليها وعلى كونها أدلة من خلال النظر فيها والتفكر في شأنها وقد قسمها الماتريدية إلى أقسام:

فمنها ما يرجع إلى حاله، ومنها ما يرجع إلى نسبه، ومنها ما يرجع إلى أخباره، وهذا القسم الأخير ينقسم إلى ما ورد به صلى الله عليه وسلم من بشارات في الكتب المتقدمة، وما أخبر به من أمور ماضية أو أمور مستقبلة، ويمكننا إجمال الآيات العقلية له صلى الله فيما يلي:

ما كان راجعا إلى حاله صلى الله فإنه صلى الله عليه وسلم كان من قوم لا يعرفون الكتب ولا دراستها، وكانت بلدته في البراري لا يشهدها إلا الأعراب الأميون الذين يغلب عليهم الجهل، وهو صلى الله عليه وسلم لم يغب عن قومه إلا مدة يسيرة في سفره إلى الشام في العير، ولم يقدم عليهم مكة أحد من علماء أهل الكتاب، والعلماء بشرائع الأمم المتقدمة، يختصه ممن هو دونه ويعكف على تعريفه ما في الكتب السالفة، ثم هو صلى الله عليه وسلم علم أنباء الغيب التي لم يكن يعلمه هو ولا أحد من قومه، وبلغ في ذلك الثقة به والطمأنينة إليه إلى أن قال عند مجادلتهم إياه: { فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ }[(٢)]

يقول الإمام أبو البركات النسفي عند تفسيره لهذه الآية: وإنما ضم الأبناء والنساء وإن كانت المباهلة مختصة به وبمن يكاذبه لأن ذلك آكد في الدلالة على ثقته بحاله واستيقانه بصدقه حيث استجرأ على تعريض أعزته

(١) المواقف للإيجي بشرح السيد الشريف ج٣/٤٠٩.
(٢) سورة آل عمران الآية رقم: ٦١.

وأفلاذ كبده لذلك، ولم يقتصر على تعريض نفسه له وعلى ثقته بكذب خصمه حتى يهلك خصمه مع أحبته وأعزته إن تمت المباهلة. (١)

وقد جعل الله تعالى حاله صلى الله عليه وسلم هذه دليلا على نبوته وإلزاما لقومه لتصديقه قال تعالى: {أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ }(٢)، قوال تعالى: {وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ }(٣)، يقول الإمام الماتريدي: وفي هذه الآية دلالة إثبات رسالة مُحَمَّد – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ –؛ لأنه أخبر أنه أمي، والأمي ما ذكر في قوله: (وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ) كان لا يتلوه ولا يخطه بيده، ثم أخبر على ما كان في كتبهم من غير أن عرف ما في كتبهم، أو نظر فيها وعرف لسانهم؛ دل أنه إنما عرف ذلك باللَّه. (٤)

وقال: { قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً مِّن قَبْلِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ}(٥) يقول الإمام النسفي: { فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ } من قبل نزول القرآن أي فقد أقمت فيما بينكم أربعين سنة ولم تعرفوني متعاطياً شيئاً من نحوه ولا قدرت عليه ولا كنت موصوفاً بعلم وبيان فتتهموني باختراعه { أَفَلا تَعْقِلُونَ } فتعلموا أنه ليس إلا من عند الله لا من مثلي. (٦)

أما ما كان راجعا إلى نسبه صلى الله عليه عليه وسلم فإنه صلى الله عليه وسلم كان دعوة إبراهيم عليه السلام، في قوله تعالى: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ }(٧) والهاء راجعة إلى

---

(١) تفسير النسفي لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار النشر : دار النفائس – بيروت ٢٠٠٥ج١٦٢/١، وانظر تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي ج٣٨٨/٢.

(٢) سورة المؤمنون الآية رقم: ٦٩.

(٣) سورة العنكبوت الآية رقم: ٤٨.

(٤) تأويلات أهل السنة ج٦١/٥.

(٥) سورة يونس الآية رقم: ١٦.

(٦) تفسير النسفي ج٢/ ١٣٦.

(٧) سورة البقرة الآية رقم: ١٢٩.

ذريته وذرية إسماعيل عليه السلام، ولم يكن نبي من ولد إسماعيل إلا محمد صلى الله عليه وسلم.

ومنها ما هو راجع إلى دعواته صلى الله عليه وسلم ومن ذلك دعاؤه على مضر حين آذوه فقال (اللّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ) (١) فأمسك الله عنهم القطر حتى جف النبات والشجر وهلكت المواشي.

ومنها دعاؤه على كسرى حين مزق كتابه وبعث إليه بتراب فقال: اللهم مزق ملكه كل ممزق. (٢) فمزق الله ملكه، وشتت أمته، وملكهم أرضه.

بشارة الكتب السابقة به صلى الله عليه وسلم:

كذلك يورد الماتريدية بشارة الكتب السابقة به صلى الله تدليلا على نبوته ورسالته، فمن ذلك ما ورد في التوراة من أن الله "جاء من سيناء، وأشرق من ساعير، واستعلن من جبال فاران"(٣)

فكان في هذا النص كما يقول الإمام أبو المعين النسفي إخبار بإنزال التوراة على موسى عليه السلام بطور سيناء، وإنزال الإنجيل على عيسى عليه السلام بساعير، وإنزال القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم بجبال فاران وهي مكة.

ويدعم الماتريدية هذا الدليل بأن فاران هي مكة وأن أهل الكتاب يقرون بذلك حيث ورد عندهم في التوراة أن إبراهيم عليه السلام أسكن هاجر رضي الله عنها، وإسماعيل فاران. (٤)

---

(١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ج١/١٩٥.

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م. ج٦/٣٢٥.

(٣) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٢٦.

(٤) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٢٧.

وهذه الألفاظ التي يذكرها العلماء على أنها بشارة بمحمد صلى الله عليه وسلم لا ينكر أهل الكتاب ثبوتها عندهم غير أنهم يحرفونها بتأويلات مستكرهة فاسدة حتى تخرج عما هو مراد منها، وقد تصدى العلماء للرد على مثل هذه التأويلات، إلا أن الماتريدية يذكرون هنا وجها عقليا جديرا بالاعتبار وهو أن محمدا صلى الله عليه وسلم ادعى أنه مذكور في كتبهم وأنه مبشر به على لسان أنبيائهم وقد كان يدعوهم إلى اتباعه وتصديقه، وقد أقام على صحة دعواه الدلالات الكافية التي قطعت أعذار الجاحدين.

فلو كانت باطلا فكيف يحتج عليهم بباطل ويحيل ذلك إلى ما عندهم، ويقول آية صدقي إنكم تجدونني مكتوبا وهو يعلم أنهم لا يجدونه، ويعلم أن ذلك مما يزيدهم نفارا وبعدا، وقد كان غنيا عن ذلك، أفتراه يفعل ذلك إلا وهو واثق كل الثقة من صحة ما يدعيه، ولو كان ذلك كذبا كما ادعاه أهل الكتاب فلم أسلم من أسلم من علمائهم وأحبارهم كعبد الله بن سلام، وتميم الداري وغيرهما وهم عالمون بكذبه فيما يدعي؟!!! إن هذا مما لا يكون. (١)

أما أخباره صلى الله عليه وسلم فمنها ما أخبر به من أمور ماضية كإخباره عن أنبياء بني إسرائيل، وغيرهم مما لم يكن علم شيئا من ذلك من أهل بلدته، ولم يختلف إلى أحد ممن له علم بذلك.

ومنها ما أخبر أنه سيقع وقد وقع كما أخبر به كما في قوله تعالى: { سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ}(٢) يقول الإمام الماتريدي: فيه دلالة رسالته – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – حيث أخبر بما ذكر؛ فكان على ما أخبر دل أنه –

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين ص: ٧٢٧، ٧٢٨.

(٢) سورة القمر الآية رقم: ٤٥.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – باللَّه تعالى عرف ذلك، واللَّه أعلم.[١] ويقول الإمام النسفي: أي ينصرفون منهزمين يعني يوم بدر وهذه من علامات النبوة. [٢]

معجزة القرآن الكريم

يركز الماتريدية على أهم معجزاته وآياته صلى الله عليه وسلم ألا وهي القرآن الكريم، فهو كما يقول الإمام أبو المعين النسفي: آية حسية وعقلية باقية على الدهر مبثوثة في الآفاق، وغيره من الآيات يختص بمكان ويوجد في زمان، ثم يصير غير من شاهدها محجوجا ببلوغ الخبر على ألسنة من شاهدها وعاينها ، والقرآن باق إلى يوم القيامة، منتشر في أطراف الأرض[٣]

وقد ذكر الماتريدية أن القرآن الكريم معجز بما تضمنه من النظم العجيب الذي باين به ما سواه من الكلام، وما تضمنه من الأخبار الماضية، والأخبار المستقبلة، وما أودع فيه من أصول أحكام النوازل التي تقع إلى قيام الساعة، ولن يتصور كل ذلك إلا من عالم بالغيوب يعلم جميع ما يكون ويعلم وجه الحكمة والصواب في كل ذلك. [٤]

وقد تحدى النبي صلى الله عليه وسلم من أرسل إليهم بالقران الكريم، واستثارهم لمعارضته أو الإتيان بمثله فعجزوا دل على عجزهم أنهم بذلوا أموالهم النفيسة، وخاطروا بمهجهم العزيزة وركبوا المشاق العظيمة، وتحملوا المتاعب الشديدة لإبطال دعوته، مع أن العقل يقول إنهم لو ظفروا به وتمكنوا من إراقة دمه ودم أتباعه لم يقدح ذلك في صدق نبوته، ولم يظهر بذلك كذبه، ولم تندفع حجته، ولو عارضوه في سورة واحدة لكان قد فلحت حجتهم، وظهرت نصرتهم وثبت للداني والقاصي والقريب والبعيد كذبه،

(١) تأويلات أهل السنة للماتريدي ج٨/٦٠٤.
(٢) تفسير النسفي ج٤/١٦٢.
(٣) تبصرة الأدلة ص: ٧٤١.
(٤) السابق ص: ٧٥٠.

وارتد قوله ونابذه أصحابه، وكفي أعداؤه مئونة قتاله وجداله، يقول الإمام الماتريدي في هذا الصدد: وأما الآيات العقلية: فهذا القرآن الذي نزل عليه، وهو بين أظهرهم، وهم فصحاء وبلغاء وحكماء، يتلى عليهم: (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ. . .) الآية، وقوله: (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا).

فلو كان بهم طاقة أو قدرة أن يأتوا بمثله، لجهدوا كل جهد، وتكلفوا كل تكلف؛ حتى يطفئوا هذا النور؛ ليتخلصوا عن قتلهم، وسبي ذراريهم، واستحياء نسائهم، فلما لم يفعلوا ذلك - دلَّ أنه كان آية معجزة، عجزوا جميعًا عن إتيان مثله، فأي آية تكون أعظم من هذا؟! (١)

(١) تبصرة الأدلة ص: ٧٤٢،٧٤٣، تأويلات أهل السنة للماتريدي ج٢/٣٧٦، تفسير الإمام النسفي ج١/٥٠.

شبهات حول إعجاز القرآن الكريم والرد عليها

أورد الماتريدية هنا أهم الشبهات التي ترددت حول إعجاز القرآن الكريم وقاموا بالرد عليها وتفنيدها، ومن أهم هذه الشبهات شبهة أبي عيسى الوراق[1] والتي يزعم فيها أن العرب إنما لم يعارضوا القرآن الكريم لأنهم شغلوا بحروبهم ضد النبي صلى الله عليه وسلم عن المعارضة بمعنى أن معارضة القرآن الكريم كانت مقدورة للعرب إلا أنهم شغلوا عن ذلك. [2]

والشبهة الأخرى لأبي إسحاق النظام[3] من المعتزلة والتي يزعم فيها أن القرآن الكريم ليس بمعجز بنظمه ولا أسلوبه، بل إن وجه الإعجاز إنما يتمثل في الصرفة بمعنى أن الله تعالى بلطفه صرف همة العرب عن الاشتغال بمعارضته مع إن المعارضة كانت ممكنة، ويرى النظام إن هذا

(١) أبو عيسى الوراق هو محمد بن هارون الوراق كان مصاحبا لابن الراوندي - أحد مشاهير الزنادقة - قبحهما الله لما علم الناس بأمرهما وما يروجانه من أفكار طلب السلطان أبا عيسى فأودع السجن حتى مات، وأما ابن الراوندي فهرب ولجأ إلى بيت ابن لاوي اليهودي وصنف له في مدة مقامه عنده كتابا سماه الدامغ للقرآن، فلم يلبث بعده أياما يسيرة حتى مات، ويقال إنه أخذ وصلب. انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١١/١٢٨.

(٢) انظر: التوحيد للإمام الماتريدي ص: ١٩١، الاعتماد في الاعتقاد لابي البركات النسفي ص: ٢٤٩.

(٣) النظام (٢٣١ ه = ٨٤٥ م) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام: من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: (الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فان صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك). تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة، وقد ألفت كتب خاصة للرد على النظام وفيها تكفير له وتضليل، أما شهرته بالنظام فأشياعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون انه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، وفي كتاب (الفرق بين الفرق) أن النظام عاشر في زمان شبابه قوما من الثنوية وقوما من السمنية وخالط ملاحدة الفلاسفة وأخذ عن الجميع.انظر الأعلام للزركلي ج١/٤٣، الفرق بين الفرق ص:١١٣

القدر – صرف الله همة المتحدين عن الإتيان بمثل القرآن الكريم – كاف في الإعجاز لما فيه من نقض العادة. [١]

ويفند الإمام أبو المعين النسفي شبهة الوراق بأنها كلام لو تفوه به مجنون لتعجب الناس منه، فكيف إذا تكلم به عند المجادلة والمحاجة من يدعي العلم ويخوض في الكلام؟!!

ويضيف النسفي بأنه صلى الله عليه وسلم مكث بمكة ثلاث عشرة سنة يتحداهم بذلك ويقرعهم آناء الليل والنهار ويبكتهم في المحافل والمجامع وكان يسفه أحلامهم وأحلام آبائهم الذين كانوا يتفاخرون بمفاخرهم، ويتباهون بمتابعتهم ومآثرهم، فكان صلى الله عليه وسلم يتحداهم بالقرآن ويطلب منهم الإتيان بمثله أو بعشر سور أو بسورة من مثله، ولم يكن بينهم طول هذه المدة حراب، فلم يعارضوا في تلك المدة، وحتى بعد هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فغزواته معدودة ومن اشتغل بقتاله من القبائل معروف، وأكثر العرب ما قابلوه بالقتال ولا قاوموه في محال. [٢]

ويفند الإمام أبو المعين النسفي شبهة النظام من القول بالصرفة بأنها كلام باطل، وإلا فيقال للنظام ومن سار على دربه هل تقدر أنت على الإتيان بقصيدة من قصائد امرؤ القيس، أو غيرها من القصائد لفحول الشعراء، ليظهر عند عجزه عن ذلك أنه مكابر فيما يقول، ثم يقال له متى عجزت أنت عن الإتيان بذلك أعند التكلم بالكلمة الأولى أو الثانية؟ وهكذا، ثم نقول ما ذكرت من اعتبار الجمل بالأفراد – بمعنى إن من قدر على الإتيان بمفردات مثل مفردات القرآن كان قادرا على الإتيان بجملة القرآن – مقدمة كاذبة أدت

(١) تبصرة الأدلة ص: ٧٤٥،٧٤٤، تفسير القرآن الحكيم ج١/١٦٥، روح المعاني للشيخ الألوسي ج١/٢٨،٣٣.

(٢) تبصرة الأدلة ص: ٧٤٥،٧٤٤، تفسير القرآن الحكيم ج١/١٦٥، روح المعاني للشيخ الألوسي ج١/٢٨،٣٣.

بك إلى نتائج كاذبة، ودلالة كذبها قدرة كل إنسان على كل فرد من أفراد كلمات القصائد الفصيحة والخطب البليغة، وعجزهم عن جملها، وكذلك فالرجل يعجز عن حمل ألف رطل مجتمعة، وكل رطل مقدور الحمل، فإن أقر بذلك أبطل دليله، وإن جحد أحد شطري هذا الكلام بأن قال حمل ألف رطل وعشرة آلاف رطل مقدورة لمن كان له حمل كل رطل، أو قال لما لم يكن حمل ألف رطل مقدورا لأحد لا يكون حمل رطل مقدورا له فقد كابر وعاند. [1]

(١) تبصرة الأدلة ص: ٧٤٧،٧٤٦، الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي ص: ٢٥١ وما بعدها، تفسير المنار ج١/١٦٥، روح المعاني للشيخ الألوسي ج١/٢٨، إعجاز القرآن للباقلاني ص: ٣٠، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ج٢/٣١٤.

الخاتمـــة :

وفيها:

أهم نتائج البحث

التوصيات

الفهرس

أهم نتائج البحث

نقف هنا وقفة لنسجل أهم نتائج البحث وهي كالآتي:

- للماتريدية منهجهم الخاص في إثبات النبوات بربطها وتفريعها على قضية حكمة الله تعالى.
- الماتريدية في مسألة التحسين والتقبيح العقليين فريقان أحدهما يتفــق مــع الأشاعرة في ربط التحسين والتقبيح بالشرع، والآخر يربطهما بالعقــل كما فعل المعتزلة ولكن مع نفي ما بنته المعتزلة على ذلك من وجــوب بعض الأفعال على الله تعالى.
- وجوب إرسال الرسل الذي قال به فريق من الماتريدية معنــاه أنــه مــن مقتضيات حكمة الله تعالى.
- الاعتماد على العقل في إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم هو دعوة لتأمــل العقل في رسالته صلى الله عليه وسلم وما اشتملت عليه.
- ينبغي لأهل الأديان السابقة أن يقارنوا دلائل نبوته صلى الله عليه وســلم بدلائل نبوة أنبيائهم وأن يقفوا على المعنى الذي به ثبتت نبــوة الأنبيــاء السابقين ومدى توفر هذا المعنى في نبوته صلى الله عليه وسلم.

التوصيات:

- زيادة الاهتمام بالتراث الماتريدي.
- زيادة الاهتمام بجهود علماء الماتريدية وإبراز منهجهم في تناول مســائل العقيدة.
- الاهتمام بالتدليل العقلي في طرح القضايا العقدية حيث من شأنه أن يقلــل من التعصب ويساعد في إبراز الحق.

هذا والحمد لله أولا وآخرا

ثبت بأهم المراجع

- **القرآن الكريم.**
- **السنة النبوية.**

1. أبو منصور الماتريدى وآراؤه الكلامية د/ عبد الفتاح المغربي ط مكتبة وهبة ١٤٠٥هـ.

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي
- الأربعين في أصول الدين للإمام الرازي ط مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦هـ.
- الإرشاد لإمام الحرمين تحقيق د/محمد يوسف موسى، ط الخانجى ١٩٥٠م.
- إشارات المرام للبياضي تحقيق يوسف عبد الرازق، ط الحلبى ١٣٦٨هـ.
- أصول الدين للبزدوي، تحقيق/ هانزبتيرلنس، ط الحلبي ١٩٨٣م
- أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية د/ عائشة المناعي ط قطر ١٤١٢هـ.

2. الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي تحقيق ودراسة أ/ إبراهيم عبد الشافى، رسالة ماجستير مخطوطة، بكلية أصول الدين، القاهرة، تحت رقم ٧٥٠ .

- الأعلام للزركلي ج١/٤٣، الفرق بين الفرق ص:١١٣
- الإنصاف للباقلاني تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ط عالم الكتب ١٤٠٧هـ
- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ
- تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ.

- تبصرة الأدلة للإمام أبي المعين النسفي تحقيق أ.د/ محمد الأنور عيسى الطبعة الأولى المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠١١ م
- تفسير النسفي لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسـفي، دار النشر : دار النفائس ــ بيروت ٢٠٠٥
- التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي تحقيق د/ جيب الله حسـن أحمد، تقديم أ٠د/ محمد ربيع جوهرى٠
- التوحيد للإمام الماتريدي تحقيق د/ فتح الله خليـف، ط دار الجامعـات المصرية، بدون٠
- حاشية الشرقاوي على الهدهدي، ط الحلبي بدون
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي دار الكتب العلمية بيروت الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.
- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبى عذبـة تحقيـق د/ أحمد ليلة رسالة ماجستير مخطوطة بأصول الدين القاهرة
- شرح الأصول الخمسة تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، ط مكتبة وهبـة، ١٤٠٨هـ
- شرح المقاصد للسعد. ط تركيا، ١٢٧٧هـ٠
- العقيدة النظامية، له أيضاً تحقيق/ محمد زاهد الكوثري، ط نشر المكتبة الأزهرية ١٤١٢هـ
- غاية المرام للآمدي تحقيق/ حسن محمود عبد اللطيـف، ط المجلـس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ه

٣. الكفاية للإمام الصابوني تحقيق د/ فتح الله خليـف، ط دار المعـارف، ١٩٦٩م٠

- اللمع للأشعري، تحقيق د/ حمودة غرابة ط١٤١١هـ

٤. المحيط بالتكليف تحقيق عمر السيد عزمى، ط الدار المصرية للتأليف٠

- المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ضمن رسـائل العـدل والتوحيد تحقيق د/محمد عمارة، ط دار الهلال

- مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية لابن كمال باشا طبعة دار الفتح للدراسات والنشر الأولى سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
- المغنى في أبواب التوحيد والعدل ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف.
- منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام د/ محمد حسن أحمد رسالة دكتوراه مخطوطة بأصول الدين القاهرة
- المواقف في علم الكلام للإيجي بشرح السيد الشريف ط بيروت، ١٤١٩، الأولى.
- نظم الفرائد تحقيق د/ جميل السيد إبراهيم رسالة ماجستير بأصول الدين، القاهرة
- هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد أ.د/ عبد الفضيل القوصي، ط دار الطباعة المحمدية ١٤١٨هـ
- هوامش على العقيدة النظامية أ.د/ عبد الفضيل القوصى، ط دار الطباعة المحمدية ١٤٠٥هـ.

ثانياً :
التفسير وعلوم القرآن